أثر اللواصق التصريفية
في البنية المقطعية العربية

د. عائشة يوسف عبد الحميد التركاوي
قسم اللغة العربية/ كلية الآداب والعلوم/جامعة درنة
Aishayossf69@gmail.com

الملخص:

تعتمد معظم لغات العالم على عملية الإلصاق [Aqqlutination] في بناء كلماتها، وذلك بإضافة سوابق [Suffex] أو لواحق [Brefex] إلى جذر الكلمة؛ لتؤدي وظيفة دلالية أو نحوية. وفي هذه الورقة نحاول دراسة هذه اللواصق دراسة مقطعية، لمحاولة فهم وتفسير تغيرات التي تلحق بالبنية اللغوية العربية، حيث تناولت الدراسة تعريف الظاهرة وترجمتها مقطعيا لمعرفة التغيرات التي لحقت بالبنيتين وتصنيفها وبيان أسبابها.

الكلمات المفتاحية: اللواصق التصريفية، البنية المقطعية، إلصاق، مقطع، بنية صرفية، لغة عربية.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وبعد

فهذه الدراسة المطروحة في هذه الورقة من الدراسات البينية التي تناقش مباحث صرفية أو نحوية بنظرة صوتية ؛ فعلماء العربية درسوا اللواصق في أبواب الصرف والنحو، ولكنهم لم يشيروا إلى الجانب المقطعي في درسهم، من هنا جاءت فكرة الورقة، التي تكمن أهميتها في محاولة إعادة قراءة مبحث اللواصق التصريفية في اللغة العربية قراءة مقطعية، أما الهدف من هذا العرض فهو الإجابة عن هذه التساؤلات: ما التغيرات المقطعية التي تحدث في بنية الكلمة عند إضافة سوابق أو لواحق ؟ وهل هذه التغيرات تحمل تفسيرات لما يحدث في البنى السطحية غير تلك التي قال بها العلماء ؟ وهل هناك اطراد في هذه التغيرات ؟ ولأجيب عن هذه الأسئلة قسمت الورقة إلى تمهيد عرضت فيه للدراسة المقطعية، وعملية الإلصاق في العربية، ثم ناقشت في متن الورقة اللواصق الحرفية واللواصق التركيبية وقصدت بها الضمائر المتصلة، وكان منهجي وصفي تحليلي، حيث أعرض للاصقة كما هي في كتب العربية ،ثم أترجمها مقطعياً وأنظر ما حدث فيها من تغير، وأسباب هذا التغير، وفي الخاتمة حاولت أن أنظر للموضوع نظرة كلية ؛ لأحاول استنباط قواعد مقطعية تحكم عملية الإلصاق .

تمهيد:

1-1. تعريف المقطع الصوتي وأنواعه:

الدراسة المقطعية للبنية العربية، لا تقل في أهميتها عن الدراسات الصوتية والصرفية والتركيبية ... ، حيث إن الفونيمات (الأصوات) لا توجد منعزلة، فهي تتجمع في قوالب تخضع لقواعد صوتية معينة تسمى هذه القوالب المقاطع (Syllables)، ويذكر ج . فندريس أن تقسيم الكلمة إلى مقاطع قد سبق التقسيم إلى حروف، بل سبق تقسيم الكلام إلى كلمات، وأن الأبجديات الأولى كانت مقطعية. (فندريس 1950، ص83-84).

وقد تعددت تعريفات المقطع في الدراسات اللغوية، ولعل أهمها تعريف د/ عبد الصبور شاهين، الذي يقول: إن المقطع "مزيج من صامت وحركة، يتفق مع طريقة اللغة في تأليف بنيتها، ويعتمد على الإيقاع التنفسي، فكل ضغطة من الحجاب الحاجز على هواء الرئتين

يمكن أن تنتج إيقاعاً يعبر عنه مقطع مؤلف في أقل الأحوال من صامت وحركة" (شاهين، 1980، ص38).

ويتكون المقطع من وحدات صوتية يشترط فيها تضاد الملامح المتعاقبة في المقطع، ف "غالباً ما يكون علة مغايرة مقابل ساكن، يستعمل لجعل جزء واحد من المقطع أكثر بروزاً " (جاكبسون وهاله، 2008، ص57).

ويتكون المقطع في الغالب من ثلاثة أجزاء : هي البادئة (Onset) وهي الصامت الذي يبدأ به المقطع، والذيل (Code) وهو الصامت أو الصامتان اللذان ينتهي بهما المقطع، وقد تخلو منه بعض المقاطع، والقمة أو النواة (Nucleus-Peak-Center) وهي دائما حركة قصيرة أو طويلة.

وعلى أرجح الأقوال تشمل المقاطع العربية الأنواع الآتية:

(ص ح) مقطع قصير مفتوح مكون من صامت وحركة قصيرة مثل وَ لِ فَ

(ص ح ح) مقطع متوسط مفتوح مكون من صامت وحركة طويلة، مثل ما في ذو

(ص ح ص) مقطع متوسط مغلق مكون من صامت وحركة قصيرة وصامت، مثل مِن عَن جُب

وهذه هي المقاطع الأساسية، وعليها جل كلام العرب، وتأتي ثلاثة أخرى في حالات الوقف، وهي (ص ح ص ص) مثل كلمة خوفْ، و(ص ح ح ص) مثل باب، و(ص ح ح ص ص) مثل حاد، وهناك من أوصلها إلى اثني عشر نوعاً (كمال الدين، 1994، ص35)

2-1 .الإلصاق في العربية:

تعتمد معظم لغات العالم على عملية الإلصاق [Aqqlutination] في بناء كلماتها، وذلك بإضافة سوابق [Suffex] أو لواحق [Brefex] إلى جذر الكلمة؛ لتؤدي وظيفة دلالية أو نحوية.

وتعد اللواصق وحدات صرفية مقيدة [Bound Morphemes] (الخرما، 1978، ص276)؛ فليست لها أية دلالة بمفردها، إنما يجب أن تلتصق بالكلمة؛ لتعطي معنى دلالياً أو نحوياً.

وهذا الكلام ينطبق أيضاً على اللغة العربية، غير أنها لا تعتمد عليه اعتماداً كاملاً، بل الأساس في توليد الأبنية في العربية، هو عملية التحويل الداخلي التي تحدث بين الأصوات الصائتة، بالإضافة إلى اللواصق الاشتقاقية المضافة في الصدر أو الحشو أو العجز.

واللواصق في العربية نوعان: لواصق اشتقاقية ولواصق تصريفية، ويمكن أن نحدد أهم الفروق بين اللواصق الاشتقاقية واللواصق التصريفية من خلال ما ذكره علماء العربية من قبل، وهو أن اللواصق الاشتقاقية "زيادة صيغت في نفس المثال المزيد فيه"، أما اللواصق التصريفية فهي " زيادة لحقت على غير معنى اللزوم " (ابن جني، 1985، ج2/ص14،18)

فقوله في نفس المثال يعني الرجوع فيه إلى أصل واحد هو الجذر اللغوي للكلمة، وتكتسب الكلمة معانٍ إضافية بهذا الإلصاق ،فقد تدل على المصدر أو اسمي الزمان والمكان أو اسم الفاعل أو المفعول ... ويعني أيضاً أن الكلمة إذا استبعدت منها اللواصق الاشتقاقية يتغير المعنى الدلالي الذي اكتسبته بإضافة اللاصقة، كالتعدية والمطاوعة والمبالغة والطلب وغيرها، أما اللواصق التصريفية، فإنها تتخذ معاني وظيفية بعيدة عن المعاني المعجمية، فهي تنفرد بالدلالة على المعاني الوظيفية (حسان، 2004، ص161)؛ كالفاعلية والمفعولية وبيان العدد والجنس والتوكيد وغيرها .

ويرى ج. فندريس أن الملحقات التصريفية ربما تكون في الأصل كلمات مستقلة، ومع مرور الزمن التحمت بالصيغ، يقول : " ... إن هذه العناصر التصريفية نتجت عن امتداد قياس لكلمات قديمة مستقلة بعد أن شوهت تشويهاً قليلاً أو كثيراً، ونزلت إلى حد الاقتصار على أداء دور الأدوات النحوية، فالنظم الصرفية لا تتجدد بغير هذه الوسيلة ".(فندريس، 1950، ص224)

وقد عدّ بعض علماء اللغة المتأخرين الضمائر المتصلة لواصق تصريفية، وقالوا إنها أوسع اللواصق مجالاً؛ لأنها "يمكن أن يستفاد منها ثلاثة معانٍ هي الشخص والعدد والنوع". (حسان، 2004، ص159)

والفرق فيما نرى – بين الضمائر وباقي اللواصق بيّنٌ، حيث إن الضمائر وفق تعبير أئمتنا– عمدة لها محل إعرابي، أما باقي اللواصق فهي علامات يؤتى بها لإعراب أو لفرق ... ، أما عن إلصاق الضمائر بالبنية ، فهو إلصاق تركيبي، وليس صرفياً.

وعلى هذا تنقسم اللواصق قسمين: اللواصق الاشتقاقية التي جمعها الصرفيون في كلمة سألتمونيها ولن نتناولها في هذه الورقة، من باب تحديد موضوع الدراسة، ونقصر ورقتنا على اللواصق التصريفية التي بدورها تنقسم إلى اللواصق التصريفية الحرفية، واللواصق التركيبية.

2. اللواصق التصريفية الحرفية :–

1.2.الألف والنون :

يؤديان وظيفة تصريفية مهمة، هي الدلالة على التثنية، كما أن لهما وظيفة تركيبية وهي كونهما ينوبان عن علامة الرفع في المثنى وما يلحق به، وقال علماء العربية : إن الألف هي النائبة عن علامة الرفع، أما النون فهي إما عوض عن الحركة والتنوين، بدليل أنها تسقط عند الإضافة، وذلك في كل موضع لا يكون الاسم المتمكن فيه مضافاً ولا معرفاً بأل نحو رجلان وفرسان، وقد تكون عوضاً عن الحركة وحدها، وذلك مع ال التعريف نحو الرجلان والفرسان، وكذلك في النداء، نحو قولك: يا رجلان و يا غلامان؛ لأن الواحد منهما لا تنوين فيه، وقد تكون عوضاً عن التنوين وحده، وذلك في الإضافة نحو قولك : قام غلاما زيد، بدليل أنها حذفت كما حُذف التنوين (ابن جني، 1985، ج2، ص20).

وتلحق الألف والنون بعض جموع التكسير التي تدل على أكثر العدد، يقول سيبويه: "وقد يجيء إذا جاوزوا به أدنى العدد على [فُعْلان و فِعْلان]، فأما فِعْلان فنحو ضربان وبرقان وورلان، وأما فُعْلان فنحو حُمْلان وسُلقان [القاع المطمئن لا شجر فيه]، فإذا لم تجاوز أدنى العدد قلت أبراق وأحمال وأورال وأخراب وأسلاق " (سيبويه، 1973، ج3، ص570)

وهذه اللاحقة (الألف والنون) إذا ألحقت بسلسلة مقطعية (كلمة) فإن المقطع الأخير، في حال الوصل ، يتحول إلى (ص ح ح) مهما كان نوعه ويضاف مقطع قصير هو (ص ح)، مثل :

كتاب	كتابان
ص ح – ص ح ح – ص ح ص	ص ح – ص ح ح – ص ح ح – ص

ح

مدرسةٌ	مدرستان

ص ح ص–ص ح–ص ح –ص ح ص ص ح ص–ص ح–ص ح–ص ح ح–ص ح

أما في حال الوقف فيصبح المقطع الأخير مقطعا طويلا (ص ح ح ص)

مدرستان

ص ح ص – ص ح – ص ح – ص ح ح ص

2.2. الواو والنون والياء والنون :–

وهي تدل على جمع الذكور لأدنى العدد قال سيبويه: " وإنما صارت التاء والواو والنون لتثليث أدنى العدد إلى تعشيره" (سيبويه، 1973، ج3، ص 492)، يقصد جمع القلة للذكور الدال على ما بين الثلاثة والعشرة.

والواو والياء هما العلامتان النائبتان عن علامتي الرفع [الضمة] والنصب والجر [الفتحة والكسرة] وهما تلحقان الأسماء الخمسة في حالتي الرفع والجر ، أما النون فيقال فيها ما قيل في نون التثنية.

وهاتان اللاحقتان يتحول معهما المقطع الأخير، مهما كان نوعه، في حال الوصل، إلى (ص ح ح) ويضاف مقطع قصير (ص ح)، مثل :

مسلم مسلمون

ص ح ص–ص ح–ص ح ص ص ح ص–ص ح–ص ح ح–ص ح

مسلمِين

ص ح ص– ص ح – ص ح ح – ص ح

أما في حال الوقف فيصبح المقطع الأخير مقطعاً طويلاً (ص ح ح ص)

مسلمينْ

ص ح ص – ص ح – ص ح ح ص.

وتحدث المخالفة بين جمع المذكر السالم والمثنى في إضافة اللاحقة (ين)، حيث يضاف المقطع (ص ح ص)+ (ص ح) في المثنى للتفريق بينه وبين جمع المذكر السالم، فنقول

مسلمَين

ص ح ص–ص ح–ص ح ص–ص ح

3.2. الألف والتاء :-

وهي تدل على جمع الإناث وما يلحق به، وهي أيضاً لأدنى العدد؛ أي جمع القلة الدال على ما بين الثلاثة والعشرة، نحو معلمات طبيبات وفي الصفة نحو قائمات.

وتدخل الألف والتاء في مصغر أبنية التكسير في نحو [المرابد] و [المفاتيح] و[الخنادق] فهي تصغر على مريبدات ومفيتيحات وخنيديقات، ويعلل سيبويه ذلك بأن " هذا البناء للأكثر ... فلما حقرت صيرت ذلك إلى شيء هو الأصل للأقل "(سيبويه، 1972، ج3، ص 491)، فهذه الأبنية تدل على الكثرة، فإذا صغرت خرجت من باب الكثرة إلى القلة؛ لأن التصغير يدل على القلة، والجمع السالم بنوعيه يدل على القلة؛ لذا ألحقوا الألف والتاء بها مصغرة.

وهذه اللاحقة في الجمع المؤنث السالم ، يتغير معها المقطع ما قبل الأخير (ص ح) إلى (ص ح ح) حال الوصل

مسلمة	مسلمات
ص ح ص – ص ح – ص ح – ص ح ص	ص ح ص– ص ح – ص ح ح –ص ح ص

أما في مصغر أبنية التكسير ، فيضاف المقطع (ص ح ح) قبل المقطع الأخير، فنقول في حال الوصل :

مفيتيحٌ	مفيتيحاتٌ
ص ح –ص ح ص– ص ح ح –ص ح ص	ص ح – ص ح ص – ص ح ح –ص ح ح –ص ح ص

أما في حال الوقف فيصبح المقطع الأخير مقطعاً طويلاً (ص ح ح ص)

ص ح – ص ح ص – ص ح ح –ص ح ح ص

4.2. ال . التنوين :-

تلحقان الأسماء للدلالة على التعريف والتنكير، قال سيبويه: "إنما يدخلون الألف واللام ليعرفوك شيئاً بعينه قد رأيته، أو سمعت به، فإذا قصدوا قصد الشيء بعينه دون غيره

وعنوه، ولم يجعلوه واحداً من أمة، فقد استغنوا عن الألف واللام "(سيبويه، 1968) ج2، ص 198).

وقد بيّن سيبويه أن الألف واللام مفصولة عن الاسم، وليست من بنائه، فهي تلصق به لإفادة التعريف، فقال إن الألف واللام "بمنزلة [هل وقد وسوف] تدخلان للتعريف وتخرجان" (سيبويه، 1973، ج3، ص325)، والألف واللام قد يأتيان بمعنى الذي، ذلك إذا سبقا اسماً مشتقاً فيصير اسم الفاعل بعدها بمنزلة الذي فعل في المعنى، فقولنا: هذا الضارب زيداً بمنزلة هذا الذي ضرب زيداً (سيبويه، 1966، ج1، ص181)، ويصير اسم المفعول بمنزلة الذي فُعِل فيه الفعل، وصيغ المبالغة بمنزلة الذي كثُر منه فعل الفعل وهكذا، وهذا يعني أن لأل التعريف وظيفة نحوية؛ حيث تجعل الاسم المشتق عاملاً فيما بعده، دون الحاجة إلى دلالته على الحال أو الاستقبال أو اعتماده على النفي أو الاستفهام أو كونه خبراً أو حالاً.

كما أنها تحدد الحالة الإعرابية في بعض الأساليب، فقد يغير دخولها على الاسم إعرابه، وذلك كقولنا: ((أما العلم فعالمٌ بالعلم))، فكلمة العلم هنا مبتدأ، وقولنا: ((أما علماً فعالمٌ)) فكلمة [علماً] تعرب حالا (سيبويه، 1973، ج3، ص384).

والألف واللام يجعلان الاسم المشبه للفعل أشدَّ تمكناً في الإسمية، لأنهما لا يدخلان إلا على الأسماء؛ لذلك يُصرف الاسم الممنوع من الصرف لدخولهما، فيجر بالكسرة (سيبويه، 1966، ج1، ص 22-23)

وهذه اللام تظهر مع أربعة عشر حرفا ، وتدغم في أربعة عشر حرفا، ويرى د/ عبد الصبور شاهين أنها أدغمت في أحرف الفم لمقاربتها لها في المخرج بعكس الأحرف القمرية؛ لم تدغم فيها للتباعد المخرجي، واختلف عبد الصبور مع القدماء في أنه عد اللام صوتا قمريا مظهراً (شاهين، 1980، ص 213)

أما التغير المقطعي الذي يطرأ على السلسلة لدخول (أل) فيكون بزيادة المقطع (ص ح ص) في أول الكلمة، سواء أشمسية كانت اللام أم قمرية، فإذا وقعت في الوصل سقط الصامت المزيد والحركة، وعندها يلحق الصامت الأصلي في الكلمة بالمقطع الأخير من الكلمة التي قبله .

ومن العلماء المحدثين من رأى أن الصيغة المقطعية لـ (ال التعريف) هي (ح ص) (تمام حسان، 1990، ص 132)، وقد حاول به د/ تمام أن يفض نزاعاً نشأ حول همزة الوصل، وهي همزة تثبت في الابتداء وتحذف في الوصل، فالذين أثبتوا الصاد أرادوا اطراد القاعدة، حيث لا يبدأ بحركة، واطراد الشكل فكل المقاطع تبدأ بصاد، فهمزة الوصل حال الابتداء بها تنطق فهي (ص) وفي وصل الكلام الحرف الذي قبلها يوصل بما بعدها، فيصير المقطع (ص ح ص) بأية حال من الأحوال، أما الذين حذفوها فحجتهم أن لا معنى لكتابة الصاد، وهي شبه عدم؛ لأنها تسقط في درج الكلام، وإنما جيء بها لتتكئ عليها الحركة في حال الابتداء، ويرى د/ شريف استيتية أن همزة الوصل حركة وليست صوتا صامتا؛ لذا يجوز أن يبدأ المقطع بحركة طويلة، كما في كلمة (ايت- ح ح- ص ح) (استيتية، 2003، ص326)

أما التنوين فهو "نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد" (ابن هشام، د.ت ، ج2، ص340) وهو " لازم للنكرة على كل حال "(سيبويه، 1968، ج2، ص 202)، وهو أنواع :

. تنوين التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب المتصرف إعلاماً ببقائه على أصله.

. تنوين التنكير هو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها.

. تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلماتٍ، جُعل مقابلة للنون في نحو مسلمين.

. تنوين العوض وهو اللاحق عوضاً عن حرف أصلي أو زائد أو مضاف إليه جملة أومفرداً(ابن هشام ،د.ت ج1ص 242).

. تنوين الترنم في آخر القوافي.

والاسم المشتق إذا لحق به التنوين جعله دالاً على الحال أو الاستقبال، يقول سيبويه: " فإذا كان [اسم الفاعل] منوناً فهو بمنزلة الفعل الناصب"(سيبويه، 1966، ج1، ص177)، وهذا يعني أننا يمكن أن نضع الفعل المضارع بدل اسم الفاعل المنون في التركيب النحوي، فلا يتغير المعنى، نقول: "هذا ضاربٌ زيداً غداً، وهذا يضرب زيداً غداً" (سيبويه، 1966، ج1، ص164).

في حين أننا إذا أردنا أن نعبر عن مضي الحدث وانقطاعه، فإننا لا نلحق التنوين بالصيغة، يقول سيبويه: "فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة ... وذلك قولك [هذا ضاربُ عبدالله وأخيه] ووجه الكلام وحده الجر؛ لأنه ليس موضعاً للتنوين (سيبويه، 1966، ج1، ص184).

وعلى هذا فإن، هذا ضاربُ عبدِالله ← هذا ضرب عبدَالله

هذا ضاربٌ عبدَالله ← هذا يضرب عبد الله

هذا ضاربٌ عبدَالله ← هذا يضرب عبد الله غداً

فلولا أن التنوين مستقبل ما جاز فيه غداً (السيوطي، 1975، ج3، ص 224). "فالتنوين يحدد زمن اسم الفاعل ووظيفته النحوية، في حالة دخوله في علاقات سياقية" (نوزاد، 1996، ص185).

ويتحول معه المقطع الأخير في الاسم من (ص ح) إلى (ص ح ص)

5.2. نونا التوكيد :–

لاحقتان تصريفيتان، تؤديان وظيفة دلالية هي التوكيد، يقول سيبويه: "إذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشدُّ توكيداً" (سيبويه، 1975)، ج3، ص159)، وهما تلحقان الفعل، غير أنه ورد التحاق النون الثقيلة باسم الفاعل شذوذاً في قول رؤبة:

ياليت شعري عنكم حنيفاً وقد جدعنا منكم الأنوفا

أشـــاهرُنَّ بعدنا السيوفا أو تغزلـون الخِرْفِعَ المندوفا

وقوله: أريت إن جاءت به أملودا مُرَجّـلاً ويلبس البـــرودا

أقائلنَّ أحضروا الشهودا

حيث لحقت نون التوكيد اسم الفاعل ضرورة، والذي سهل هذه الضرورة شبه اسم الفاعل بالفعل المضارع، وأصله في البيت الأول [أشاهرونَّ] وفي البيت الثاني [أقائلونَّ] بواو الرفع وثلاث نونات، إحداهن النون التي تلحق جمع المذكر السالم، والثانية والثالثة للتوكيد

(الأشموني، 1970، ج1، ص33)، فحذفت النون الأولى لسبب صوتي هو اجتماع الأمثال، ثم حذفت الواو للتخلص من التقاء الساكنين "وليس لك أن تجيئ به في كلام آخر، فإنه لم يجرِ في كلامهم عن قوة علة، ولا استمرار عادة" (الأشموني، 1970، ج1، ص34).

والصيغة المقطعية للسلسلة تكون بتحول المقطع الأخير إلى (ص ح ص) في النون الخفيفة، و(ص ح ص –ص ح) في النون الثقيلة.

يكتبُ (ص ح ص – ص ح – ص ح)

يكتُبْنْ (ص ح ص – ص ح – ص ح ص)

يكتبنَّ (ص ح ص – ص ح – ص ح ص – ص ح)

6.2. نون الوقاية:–

نون الوقاية كنوني التوكيد، تحلّ على الأفعال، وتسمى نون العماد ، "وتلحق قبل ياء المتكلم، وقد سمع إلصاقها بالأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم" (ابن مالك، 1413هـ ص118)، فمنها قول الرسول صلى الله عليه وسلم لليهود ((فهل أنتم صادقوني))، وقول الشاعر:– وَلَيْسَ بِمُعْيِينِي وَفِي النَّاسِ مُتْبَعٌ صَدِيقٌ إِذَا أَعْيا على صَدِيقُ.

وقول آخر:– وَلَيْسَ الْمُوَافِينِي لِيُرْفَدَ خَائِباً فَإِنَّ لِه أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَّلا.

وقول الرسول صلى الله عليه وسلم ((غير الدجال أخوفني عليكم))، والأصل فيه أخوف مخوفاتي عليكم، فحذف المضاف إلى الياء، وأقيمت هي مقامه.

فقد اتصلت نون الوقاية باسم الفاعل صادق ومعيي والوافي وأفعل التفضيل أخوف لاتصالهن بياء المتكلم.

وقد علل ابن مالك ذلك بأن الأصل أن تصحب نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم، لأنها تنفي خفاء الإعراب، فلما منعوا ذلك كان كالأصل المتروك، وقد وردت بعض الشواهد منبهة عن الأصل المتروك (ابن مالك، 1413هـ، ص118)، ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو، ما المشكلة في اتصال نون الوقاية باسم الفاعل أو بالأسماء المعربة؟ لمَ لا نُقرّ باتصال نون الوقاية بالمشتقات ؟ فياء المتكلم في الواقع الصوتي [ياء مد] وياء المد تستلزم حتماً كسر ما قبلها ولما كانت هذه الياء تلحق الأسماء والأفعال أصبح ضرورياً أن تأتي نون الوقاية، لكي تحافظ على حركة الإعراب في الأسماء وتقي من الكسر في الأفعال.

نون الوقاية وياء المتكلم بعدها تشكل المقطع (ص ح ح) في آخر الكلمة.

7.2.نون العلم أو النقل أو الإضافة:–

ذكرها سيبويه في باب الإضافة [النسب] وهي نون تضاف قبل ياء النسب، فتنقل الاسم من مجرد الإضافة إلى شيء معين إلى العلمية، كما نُحس فيها معنى المبالغة، يقول سيبويه: "هذا ما يصير إذا كان علماً في الإضافة على غير طريقته، وإن كان في الإضافة قبل أن يكون علماً على غير طريقة ما هو على بنائه، فمنه قولهم في الطويل الجمة جمّانِيّ، وفي الطويل اللحية اللحياني، وفي الغليظ الرقبة الرقباني، فإن سميت برقبة أو جمة أو لحية، قلت رقبي لحيي وجمي ولحوي، وذلك لأن المعنى قد تحول، إنما أردت حيث قلت: جماني الطويل الجمة، وحيث قلت اللحياني الطويل اللحية فلما لم تعنِ ذلك أُجريِ مجرى نظائرها التي ليس فيها ذلك المعنى" (سيبويه، 1973، ج3، ص380)، وصيغتها المقطعية مع ياء النسب (ص ح ح – ص ح) في آخر الكلمة.

جمي	جماني
ص ح ص – ص ح ح –ص ح	ص ح ص – ص ح ح – ص ح ح– ص ح
لحيي	لحياني
ص ح ص – ص ح ح – ص ح	ص ح ص –ص ح ح– ص ح ح –ص ح

8.2. ياء النسب:

ياء مشددة مكسور ما قبلها ، وهي تختص بالأسماء، وتتألف من ياءين تفيدان معنى النسبة، يقول سيبويه: "إنما تُلحق ياءي الإضافة بعد بناء الاسم" (سيبويه، 1973، ج3، ص165)، فالنسب في معنى الإضافة؛ لذا رأينا سيبويه يسميهما [ياءي الإضافة]، والتضعيف في الياء يوحي بالمبالغة؛" لأن النسب أبلغ من الإضافة "(ابن الأنباري، 1997، ص187). وصيغتها المقطعية مع ما قبلها ومع التنوين بعدها (ص ح ص+ ص ح ص)

عالمٌ	عالمي
ص ح ح –ص ح – ص ح ص	ص ح ح – ص ح – ص ح ص – ص ح ص

9.2. التاء المربوطة:-

تبدل في الوقف هاءً ، تلحق الأسماء لتؤدي عدداً من الوظائف التصريفية أهمها: الفرق بين المذكر والمؤنث، فتلحق آخر المؤنث، كما في ابن وابنة وامرؤ وامرأة (سيبويه، 1975، ج4، ص86)

وقد علل ابن جني لحاقها آخراً ولم تلحق صدراً أو حشواً، بأنهم أرادوا أن يجيئوا لنا بالمذكر والمؤنث معاً " جمعوا بين الأمرين ودلوا على الغرضين، ولو جاءوا بعلم التأنيث حشواً لا نْكَسر المثال، ولم يُعلم تأنيث أي شيء هو "(ابن جني، د.ت ، ج1، ص226).

وهي تدل أيضاً على مصدر المرة " لأنك تريد فَعْلة واحدة، فلابد من علامة التأنيث "(سيبويه، 1975، ج4، ص86).

أما دخول هذه التاء على [فاعل] أو [مُفعِل] من الصفات التي تختص بالمؤنث نحو حائض وطالق ومُرضع، فإنه يكسبها دلالة جديدة، وهي أن الاسم يصبح في معنى الفعل؛ أي "قصد بها الحدوث في أحد الأزمنة" (الأزهري، د.ت ، ج2، ص 286)، فتدل على الحدوث والتجدد كالفعل تماماً، فقولنا: المرأة مرضعة ولدها، أي هي تُرضع ولدها، ولا يجوز أن تقال بغير التاء.

أما إذا لم تدخل التاء، فهي بمعنى النسب، ففي قولنا: امرأة مرضع، أي ذات رضاعة وحائض أي ذات حيض، يقول سيبويه: "وما كان بمعنى النسب ليس كذلك"؛ أي ليس بالتاء المربوطة (سيبويه، 1973، ج3، ص582)

سالم	سالمة
ص ح ح – ص ح – ص ح ص –	ص ح ح – ص ح – ص ح ص في الوقف
	ص ح ح– ص ح – ص ح – ص ح ص في الوصل
	ص ح ح – ص ح – ص ح – ص ح

فصيغتها المقطعية (ص ح ص) في الوقف مع ما قبلها وفي الوصل مع التنوين أو تنتهي السلسلة ب (ص ح) إذا كان الاسم علماً مؤنثاً لمنعه من الصرف .

3. اللواصق الحرفية في الأفعال :

1.3.الهمزة:–

نعدّ الهمزة في هذا الموضع لاصقة تصريفية، لأنها تؤدي وظائف نحوية تؤثر في التركيب، وأهم هذه الوظائف:

– **التعدية**:– وهي إكساب الفعل قدرة على نصب المفعول به "تقول دخل وخرج وجلس، فإذا أخبرت أن غيره صيّره إلى شيء من هذا، قلت أخرجه وأدخله وأجلسه" (سيبويه، 1975، ج4، ص55)، فالفعل ضُمّن معنى التصيير فأصبح متعدياً، وإذا كان الفعل المجرد متعدياً لمفعول واحد صار متعدياً لمفعولين، تقول: ألبس وأفهم، وإذا كان متعدياً لاثنين أصبح متعدياً إلى ثلاثة، تقول : أنبأت محمداً الصدق نافعاً

– **المطاوعة:–** عكس التعدية، حيث تجعل الفعل المتعدي لازماً، يقول المبرّد: " أفعال المطاوعة لا تتعدى إلى مفعول، لأنها إخبار عمّا تريده من فاعلها" (المبرد، (د.ت)، ج2، ص410)، ويقول في موضع آخر "هي للفاعل على وجه الاستعارة" (المبرد، (د.ت)، ج3، ص188)، وذلك نحو :

أقشع الغيم، وقَشَعَتْهُ الريحُ، وأَنْسَل ريشُ الطائرِ، ونسلته أنا، وأكبَّ على وجهه وكبّه الله (ابن فارس، 1997، ص65) والهمزة تحول المقطع الأول من (ص ح) إلى (ص ح ص).

2.3. تاء التأنيث الساكنة :

وهي خاصة بالفعل الماضي ،ليس لها محل من الإعراب، وتزاد للدلالة على أن الفاعل مؤنث، وبما أنها ساكنة فإنها تضاف إلى المقطع الأخير (ص ح ص)

3.3. أحرف أنيت :–

وهي خاصة بالمضارعة، يقول سيبويه: "اعلم أن للهمزة والياء والتاء والنون خاصة في الأفعال، ليست لسائر الزوائد، وهن يلحقن أوائل في كل فعل مزيد وغير مزيد، إذا عنيت أن الفعل لم تمضه "(سيبويه، 1975، ج4، 287).

وهذه وظيفة تصريفية، إذ تنقل الفعلَ من زمن إلى زمن، وهذه الأحرف بالإضافة إلى تحديدها الزمن وهو [الحال] فإن الصيغة تكتسب بها معاني تصريفية أخرى مثل الشخص [التكلم والخطاب والغيبة] والعدد [الإفراد والتثنية والجمع] والنوع [التذكير والتأنيث]؛ لذا فهي تغني عن وجود الضمير بعدها، فيستتر وجوباً مع الفعل المبدوء بالهمزة أو النون أو تاء الخطاب ويستتر جوازاً مع ياء وتاء الغيبة (حسان، 2004، ص156)

أما التغير المقطعي الذي يحدث في الصيغة ففي الفعل الثلاثي يتحول المقطع الأول من ص ح إلى ص ح ص ، نقول :

كتب	يكتب
ص ح – ص ح – ص ح	**ص ح ص – ص ح – ص ح –**

ومع الفعل الرباعي يسبق ص ح ص مقطع قصير هو ص ح

بعثر	يبعثر
ص ح ص – ص ح – ص ح	**ص ح – ص ح ص – ص ح – ص ح**

أما الأفعال الخماسية والسداسية ،فالتي تبدأ بهمزة وصل لا يحدث فيها تغيير في البنية المقطعية نقول :

انطلق	ينطلق
ص ح ص – ص ح – ص ح – ص ح	**ص ح ص – ص ح – ص ح – ص ح**

أما التي تبدأ بالتاء مثل تفعلل، فيزاد المقطع ص ح في أول الصيغة

تبعثر	يتبعثر
ص ح – ص ح ص – ص ح – ص ح	**ص ح – ص ح – ص ح ص – ص ح – ص ح**

4.3.السين وسوف.

سابقتان تسبقان الفعل المضارع للدلالة على الاستقبال، ولم يفرق علماء اللغة القدماء بينهما في المعنى، أما الدراسات الحديثة فتجعل السين للمستقبل القريب وسوف للمستقبل البعيد (السامرائي، ص24)، وتتحقق صيغتهما المقطعية بزيادة المقطع (ص ح) بالنسبة للسين، أما سوف فهي سلسلة مقطعية مستقلة مكونة من (ص ح ص – ص ح).

5.3. نونا التوكيد :

لاحقتان خاصتان بالفعل (مر بنا اتصالهما بالاسم)، ومعناهما التوكيد، يقول سيبويه: "فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشدّ توكيداً"(سيبويه، 1973، ج3، ص509)، ومن خصائص نوني التوكيد اتصالهما بالمستقبل (شاهين، 1980، ص96)؛ لذا لا يؤكد بهما الماضي مطلقاً، ويؤكد بهما الأمر مطلقاً، أما المضارع فإن دلّ على الاستقبال أُكِّدَ بهما، وإن دلّ على المضي لم يؤكد، وإن دلّ على الحال كان قريباً من الواجب، كما في وقوعه بعد إن الشرطية المؤكدة بما نحو: [وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ] الأنفال59 و[وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ] الأعراف 200، ويرى د/ عبدالصبور شاهين أن نون التوكيد الثقيلة هي [أَنَّ الناسخة] أخت إنَّ، غير أن همزتها همزة وصل مسقطة مطلقاً، لأنها مدرجة في الكلام دائماً (شاهين، 1980، ص98).

ولعله استفاد ذلك من كلام ج. فندريس سالف الذكر، الذي يقول فيه إن الملحقات الصرفية قد تكون في الأصل كلمات مستقلّة، ثم صارت مع الزمن أجزاءً من كلمات (فندريس، 1950، ص224).

ولا نرى مبرراً لتقدير هذه الهمزة المسقطة دائماً، ففي الحالات الخمسة التي ذكرها د/ عبدالصبور، لم نجد لهذه الهمزة دوراً، إلا في الحالة الأولى فقط، حيث عدّ الفتحة التي قال عنها النحاة إنها فتحة بناء، جزءاً من أداة التوكيد، والفتحة ـ فيما نرى ـ جيء بها قبل النون لمنع اللبس؛ لأننا لو ضممنا آخر الفعل المفرد المؤكد بالنون لالتبس بالفعل المسند إلى ضمير الجماعة، ولو كسرناه لالتبس بالفعل المسند إلى ضمير المخاطبة ، فلم يبق إلا الفتح.

ففي حالتي الإسناد إلى واو الجماعة وياء المخاطبة، تتحول الضمة الطويلة والكسرة الطويلة إلى ضمة قصيرة وكسرة قصيرة، تجنباً للشكل المقطعي [ص ح ح ص] (كمال الدين، 1994، ص224) .

لَتَكْتُبُونَّ	ص ح + ص ح ص + ص ح + ص ح ح ص + ص ح
تتحول إلى لَتَكْتُبُنَّ	ص ح + ص ح ص +ص ح+ ص ح ص + ص ح
لَتَكْتُبِينَّ	ص ح + ص ح ص + ص ح + ص ح ح ص + ص ح
تتحول إلى لَتَكْتُبِنَّ	ص ح + ص ح ص + ص ح + ص ح ص + ص ح
لَتَكْتُبَنَّ	ص ح – ص ح ص – ص ح – ص ح ص – ص ح

فالفتحة هنا لمنع اللبس مع الفعل المسند لواو الجماعة ، والفعل المسند لياء المخاطبة.

6.3.نون الوقاية:

وهي تلحق الأفعال وأسماء الأفعال والحروف – وقد مرّ بنا اتصالها بالأسماء – إذا اتصلت بها ياء المتكلم، نحو أكرمني – ادركني – إنني، وقد علل الخليل دخول هذه النون الفعلَ: ضربني ويضربني، كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الياء، كما تدخل الأسماء، فمنعوا هذا أن يدخله كما منع الجر"(ابن هشام، د.ت، ج2، ص344)، ولنا أن نسأل، ألا يدخل الكسرُ الفعلَ مع ياء المخاطبة ،فنقول: تضربِين وأضربِي؟ ، أليست الياء هنا كالياء هناك من الناحية الصوتية؟ فمنع الكسر إذن – فيما نرى – ليس هو السبب الوحيد لجلب هذه النون، بل السبب الأهم هو منع اللبس، أي التباس ياء المخاطبة بياء المتكلم، ودليلنا على ذلك أننا نقول: أنتِ تضربِينَنِي وأنتِ لم تضربيني، فلولا خوف اللبس لقلنا في الأولى أنتِ تضربيني – والنون هنا نون رفع المضارع – ولقلنا في الثانية أنتِ لم تضربِيَّ.

وكذلك في فعل الأمر نقول :

اضربِي [ياء المخاطبة] و اضربني [ياء المتكلم]

فلو حذفنا نون الوقاية من الصيغة الثانية لأصبحت [اضربي] وعندها يلتبس بالفعل الأول وهذا التحول في البنية سيؤدي إلى تغير صرفي ودلالي، أما الصرفي فتحول ياء المتكلم إلى ياء المؤنثة المخاطبة، وأما الدلالي فهو تحول الياء من المفعولية إلى الفاعلية.

أما الفعل الماضي، حيث لا تدخل عليه ياء المخاطبة فيبدو التعليل بكراهية الكسر فيه مقبولاً.

أما الصيغة المقطعية لنون الوقاية مع الياء بعدها فهي (ص ح ح)

أكرمني ص ح ص– ص ح — ص ح —ص ح ح

يكرمني ص ح ص — ص ح — ص ح —ص ح ح

أكرمْني ص ح ص — ص ح ص — ص ح ح

وهنا نلحظ المخالفة بين صيغة الماضي والمضارع وصيغة الأمر؛ حيث يتحول المقطعان الثاني والثالث (ص ح — ص ح) في الماضي والمضارع، إلى مقطع متوسط في صيغة الأمر مكون من (ص ح ص)

يكرموني ص ح ص —ص ح —ص ح ح —ص ح — ص ح ح

تكرميني ص ح ص — ص ح — ص ح ح — ص ح — ص ح ح

تكرماني ص ح ص — ص ح — ص ح ح — ص ح — ص ح ح

أما في حالة الجزم فيحذف المقطع ما قبل الأخير (ص ح) فنقول :

لم يكرموني ص ح ص — ص ح — ص ح ح — ص ح ح

4.اللواصق التركيبية [الضمائر المتصلة].

ذكرنا فيما سبق أنهم يعدون الضمائر المتصلة من اللواصق التصريفية ؛ لأننا نستفيد منها بعض المعاني التصريفية، كالشخص والعدد والنوع (حسان، 2004، ص156)

غير أن إلصاقها بالكلمات هو إلصاق تركيب بالدرجة الأولى؛ لأنها تدل على معانٍ مستقلة لها مكانتها في الجملة العربية، كالفاعلية والمفعولية؛ لذا نعدّ تصنيفها مجرد لواصق تصريفية إجحافاً بها ؛ لذا أُفْرِدت هنا بقسم خاص وسُميت اللواصق التركيبية.

وهذه اللواصق لها وظيفة تصريفية في غاية الأهمية وهي دلالتها على الشخص المتكلم كما في [تاء الفاعل المبنية على الضم، ونا الفاعلين وياء المتكلم ونا المفعولين]، والمخاطب كما في [تاء الفاعل المبنية على الفتح أو الكسر وياء المخاطبة وكاف الخطاب] والغائب كما في [هاء الغائب]، أما العدد فنستفيده للمفرد من [تاء الفاعل وياء المخاطبة وكاف

الخطاب وياء المتكلم وهاء الغائب]، وللمثنى من [ألف الاثنين] والجمع من [واو الجماعة ونون النسوة ونا الفاعلين ونا المفعولين].

أما النوع فتحدده الحركات القصيرة كما في تاء الفاعل وكاف الخطاب وقد نستفيده من الضمير نفسه كما في واو الجماعة ونون النسوة، وقد تلحق بهذه الضمائر بعض الزوائد؛ لتعطي دلالات أوسع وأشمل فتاء الفاعل وكاف الخطاب وهاء الغائب وقد يضاف إليها الميم والألف؛ لتدل على المثنى المخاطب أو الغائب، وقد يضاف إليها الميم فقط لتدل على جماعة المخاطبين أو الغائبين (ص ح ص)، وإذا أضفنا النون نستفيد معنى الجمع المؤنث في [هن] و [كن]، فالأسماء إذن "تقع للواحد والجمع المذكر والأنثى"، فيدخلون هذه الضمائر أو ما ألحق بها كالميم والنون والألف "حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني" (سيبويه، 1966، ج1، ص244).

ولا تخفى أهمية هذه اللواصق في التراكيب اللغوية، فقد وصفها علماؤنا بأنها [عمدة]، تدل على معان نحوية كالفاعلية في ضمائر الرفع [تاء الفاعل واو الجماعة وألف الاثنين وياء المخاطبة ونون النسوة ونا الفاعلين]، أو المفعولية كما في ضمائر النصب [كاف الخطاب وياء المتكلم ونا المفعولين وهاء الغائب]، وتبدو أهمية هذه اللواصق في أنها تمثل مظهراً من مظاهر الإيجاز في العربية، فالملاحظ أن المعاني الكثيرة يعبر عنها بأحرف قليلة، فالحرف الواحد نستفيد منه أكثر من معنى؛ فياء المخاطبة مثلاً استفدنا منها الدلالة على الشخص وهي المخاطبة والدلالة على النوع وهي أنثى والدلالة على العدد وهي مفردة كما استفدنا منها معنى نحوياً هو الفاعلية.

كل ذلك لو أردنا أن نعبر عنه بكلمات لقلنا مثلاً بدل أنت تذهبين (المرأة الواحدة التي أخاطبها الآن هي التي تقوم بعملية الذهاب.

ويمكن تقسيم البنى المقطعية المتصلة بها الضمائر على النحو الآتي:

بنى لا يحدث فيها أي تغيير وهي التي أسند إليها كاف الخطاب وهاء الغائب، فنظيف المقطع (ص ح) دون إحداث تغيير في البنية نقول في :

كتب	كتبك	كتبه
ص ح– ص ح– ص ح	**ص ح – ص ح – ص ح – ص ح**	

أو نظيف المقطع (ص ح ح) كما في إسناد نا المفعولين أو ياء المتكلم إلى البنية، نقول :

كتبنا نفسنا

ص ح – ص ح – ص ح –ص ح ح ص ح ص – ص ح – ص ح ح

بنى مقطعية يتحول فيها المقطع الأخير (ص ح) إلى (ص ح ح)، وذلك عند الإسناد إلى واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة أو إسناد أو إضافة ياء المتكلم إلى البنية ، فإن هذه الضمائر تشكل مع ما قبلها (ص ح ح)

كتب كتبوا كتبا قلمي اكتبي

ص ح –ص ح – ص ح ص ح – ص ح – ص ح ح ص ح ص – ص ح – ص ح ح

اكتبني **ص ح ص – ص ح ص – ص ح ح** (الذي قبلها هنا نون الوقاية)

وفي حالة **الأفعال الخمسة**؛ وهي كل فعل مضارع أسند إلى واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة ،فإنه يضاف في حالة الرفع بعد المقطع (ص ح ح) مقطع (ص ح) الذي يمثل النون ولا يضاف في حالتي النصب والجزم .

أما تاء الفاعل ونون النسوة (ص ح)، إذا أسندا إلى بنية مقطعية فيجب أن يسبقا بالمقطع (ص ح ص)، لمنع توالي أربعة مقاطع قصيرة

وكذلك الأمر في الإسناد إلى نا الفاعلين (ص ح ح) ، يجب أن تسبق بالمقطع (ص ح ص)؛ غير أن السبب مختلف ، وهو هنا تحقيق المخالفة بين الإسناد إلى نا الفاعلين ونا المفعولين ، فمع الأخيرة لا يحدث تغيير في بنية الكلمة كما مر بنا .

خلاصة:

ويمكن أن نجمل ما سبق عرضه في الخلاصة الآتية

- **تغيرات تحدث بتغيير المقطع الأخير**

نون التوكيد الخفيفة والصيغة المقطعية للسلسلة تكون بتحول المقطع الأخير إلى (ص ح ص) ياء النسب وصيغتها المقطعية تكون مع ما قبلها، أو مع التنوين بعدها(ص ح ص+ص ح ص)

- **تغيرات تحدث بإضافة مقطع**

أحرف المضارعة مع الفعل الرباعي يسبق ص ح ص مقطع قصير هو ص ح

أما الأفعال الخماسية والسداسية التي تبدأ بالتاء مثل تفعلل، فيزاد المقطع ص ح في أول الصيغة يتفعلل

السين وسوف وتتحقق صيغتهما المقطعية بزيادة المقطع (ص ح) بالنسبة للسين ، أما سوف فهي سلسلة مقطعية مستقلة مكونة من (ص ح ص – ص ح).

– تغيرات تحدث بالتحول والإضافة معاً

(الألف والنون) و (الواو والنون) و (الياء والنون)إذا ألحقت بسلسلة مقطعية (كلمة) فإن المقطع الأخير، في حال الوصل ، يتحول إلى (ص ح ح) مهما كان نوعه ويضاف مقطع قصير هو (ص ح) ،

في نون التوكيد الثقيلة تكون الصيغة المقطعية مع الحرف الذي قبلها (ص ح ص – ص ح) والهمزة سواء أللتعدية كانت أم المطاوعة أم المضارعة ، تحول المقطع الأول من (ص ح) إلى (ص ح ص)

تاء التأنيث الساكنة : بما أنها ساكنة فإنها تضاف إلى المقطع الأخير (ص ح ص)

أحرف المضارعة ، في الفعل الثلاثي يتحول المقطع الأول من ص ح إلى ص ح ص .

– تغيرات حدثت لأجل المخالفة

– المخالفة بين جمع المذكر السالم والمثنى في إضافة اللاحقة (ين)، حيث يضاف المقطع (ص ح ص)+ (ص ح) في المثنى للتفريق بينه وبين جمع المذكر السالم

– المخالفة بين الجمع المؤنث السالم ومصغر أبنية التكسير، حيث يتغير المقطع ما قبل الأخير (ص ح) إلى (ص ح ح) حال الوصل في جمع المؤنث، أما في مصغر أبنية التكسير، فيضاف المقطع (ص ح ح) قبل المقطع الأخير؛ وذلك للمخالفة بينهما فذلك جمع صحيح وهذا مصغر جمع تكسير .

– المخالفة بين أل التعريف والتنوين، حيث يضاف المقطع (ص ح ص) في أول الكلمة، أما التنوين فيتحول معه المقطع الأخير في الاسم من (ص ح) إلى (ص ح ص)

– المخالفة بين نون الوقاية في الأسماء ؛نون الوقاية التي تسبق ياء المتكلم فتشكل معها المقطع (ص ح ح) في آخر الكلمة ونون النقل أو العلم أو الإضافة التي تسبق ياء النسب وصيغتها المقطعية مع ياء النسب (ص ح ح – ص ح) في آخر الكلمة.

– الصيغة المقطعية لنون الوقاية مع الياء بعدها فهي (ص ح ح)، وتتحقق المخالفة بين صيغة الماضي والمضارع وصيغة الأمر؛ حيث يتحـول المقطعان الثاني والثالث (ص ح– ص ح) في الماضي والمضارع، إلى مقطع متوسط في صيغة الأمر مكون من (ص ح ص)

– في الأفعال الخمسة، فإنه يضاف في حالة الرفع بعد المقطع (ص ح ح) مقطع (ص ح) الذي يمثل النون ولا يضاف في حالتي النصب والجزم .

– في الإسناد إلى نا الفاعلين (ص ح ح)، يجب أن تسبق بالمقطع (ص ح ص)، لتحقيق المخالفة بين الإسناد إلى نا الفاعلين ونا المفعولين، فمع الأخيرة لا يحدث تغيير في بنية الكلمة .

– تغيرات حدثت فراراً من مستكره

– في حالتي إسناد الفعل المضارع إلى واو الجماعة وياء المخاطبة، تتحول الضمة الطويلة والكسرة الطويلة إلى ضمة قصيرة وكسرة قصيرة، تجنباً للشكل المقطعي(ص ح ح ص) المستكره في غير الوقف .

– أما تاء الفاعل و نون النسوة (ص ح)، إذا أسندا إلى بنية مقطعية فيجب أن يسبقا بالمقطع (ص ح ص) ، لمنع توالي أربعة مقاطع قصيرة.

الخاتمة:

وفي ختام هذه الورقة يتبين لنا أن التغيرات المقطعية قد تلحق بأول البنية اللغوية عند اتصالها بسوابق، وقد تلحق بآخرها عند اتصالها بلواحق وقد لا يحدث معها أي تغيير ، وأن هذه التغيرات في مجملها تتساوق مع الانسجام اللغوي للبنية، وقد تحدث للمخالفة بين بنيتين أو للفرار من شكل مقطعي مستكره، وهكذا نكون قد أجبنا عن أسئلة الورقة البحثية التي عرضناها في المقدمة (بنعم) هناك تغيرات وهذه التغيرات في الغالب مطردة، وتحمل تفسيرات للتحولات التي حدثت في البنية السطحية .

توصية:

علينا إعادة قراءة اللغة العربية، صرفها ونحوها، قراءة مقطعية، وذلك بتخصيص أبحاث في أجزاء أو ظواهر معينة؛ لتدرس مقطعياً مع محاولة استنباط القواعد التي قد تسهم في جلاء الغموض الذي يكتف بعضها، وتفصيل المعمم منها، وتعليل مالم يعلل. وإن لم يكن ذلك، فللعلم والرياضة الذهنية .

المصادر والمراجع:

- الأزهري، خالد بن عبد الله، د.ت، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، مصر.
- استيتية، شريف، (2003م)، الأصوات اللغوية، ط1، دار وائل للنشر، عمان.
- الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين، (1970م)، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب أوضح المسالك لتحقيق المنهج السالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد، ط3، مكتبة النهضة المصرية .
- ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، (1997م)، أسرار العربية، دراسة وتحقيق: محمد شمس الدين، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت.
- جاكبسون، رومان و هاله، موريس، (2008م)، أساسيات اللغة، ترجمة: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، بيروت.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، د.ت، الخصائص، حققه: محمد علي النجار، ط2، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت .
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1985م)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.
- حسان، تمام، (1990م)، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- حسان، تمام، (2004م)، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب .

- الخرما، نايف، (1978م)، أضواء على الدراسات اللغوية الحديثة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، (1966م)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار القلم، القاهرة .
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، (1968م)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكاتب العربي، القاهرة.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، (1973م)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، (1975م)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- السيوطي، جلال الدين، (1975م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد السلام هارون، والدكتور عبد العال سالم، دار البحوث العلمية، الكويت .
- شاهين، عبد الصبور، (1980م)، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ابن فارس، أبو الحسن أحمد، (1997م)، الصاحبي في فقه اللغة، وضع حواشيه: محمد أحمد، منشورات، محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت .
- فندريس، ج، (1950م)، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، د.ط، مكتبة الأنجلو، القاهرة .
- كمال الدين، حازم، (1994م)، ظاهرة المقطع الصوتي في اللغة العربية، راجعه وقدم له: رمضان عبد التواب، مكتبة الآداب، القاهرة .
- ابن مالك، محمد بم عبد الله الطائي، (1413هـ)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت .
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، د.ت، المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت .

- نوزاد، حسن أحمد، (1996م)، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، منشورات، جامعة قاريونس، بنغازي .
- ابن هشام، أبو محمد بن عبد الله، د.ت، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الشام للتراث، بيروت .